

Distr.: General  
1 February 2011  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الثالثة

##### محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بلودر (نائب الرئيس) . . . . . (النمسا)

#### المحتويات

البند ٦٦ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

(أ) القضاء على العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما (تابع)

البند ٦٧ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

البند ٦١ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين: المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والنازحين، والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

٢ - وأعاد تأكيد التزام قطر بإعلان وبرنامج عمل ديربان، وأشار بقلق إلى أن العنصرية والتعصب، والتعصب الديني، آخذة في الازدياد. وقال إن جوهر كره مجموعة دينية أو عرقية ينبع من الجهل. وفي هذا الصدد، ذكر أن الجهل بالإسلام وبتعاليمه التي تدعو إلى التسامح أدى إلى ارتفاع درجة معاداة الإسلام. وأعلن أن قطر تسعى جاهدة إلى تشجيع التعايش بين الأديان وقد استضافت العديد من المؤتمرات الدولية لزيادة الحوار بين الأديان وتقارب الحضارات. وتهيب قطر بالدول الأعضاء أن تعتمد تشريعات لمكافحة ازدراء الأديان، الأمر الذي يمكن أن يفاقم الكراهية ويؤدي إلى التطرف وأعمال الإرهاب.

٣ - ثم تحدث عن سكان الأراضي العربية المحتلة، فقال إنهم ما زالوا يعانون من نير الاحتلال الإسرائيلي الذي يرزحون تحته، إذ تقوم إسرائيل بهدم منازل الأهالي هناك وتبني مستعمرات فوقها وتحاول تهويد مدينة القدس الشريف. كما أنها مستمرة في بناء جدار الفصل العنصري الذي له تأثير اقتصادي واجتماعي مدمر على الشعب الفلسطيني. واختتم بيانه بالقول إن المجتمع الدولي يجب أن يسعى، في جهوده الرامية إلى مكافحة التمييز العنصري، إلى إنهاء معاناة الفلسطينيين ويجب أن يؤيد حقوقهم المشروعة، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير، وحقهم في إنشاء دولة مستقلة لهم عاصمتها القدس.

٤ - السيد بيري (كوبا): قال إن الديمقراطية والتمتع بحقوق الإنسان لا يمكن أن يتعايشا مع العنصرية والتمييز العنصري. ومع ذلك فإن ثمة بلدانا في العديد من أنحاء العالم ماضية في اعتماد برامج تقوم على كره الأجانب ومعاداة المهاجرين. كما أن حضارات وديانات قديمة قدم الدهر تُهان وتُزدرى وتُعادى من جانب مراكز القوة ووسائل الإعلام التابعة لتلك المراكز. وأعلن أن المحاولات الرامية إلى وصم

في غياب السيد تومو مونتيه (الكاميرون) تولى السيد بلودر (النمسا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٦٦ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

(أ) القضاء على العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب (تابع) (A/64/18، [A/65/18] و A/65/292، و 312 و 323)

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما (A/65/295 و 377)

البند ٦٧ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/65/286 و 325)

١ - السيد المعاودة (قطر): قال إن مبدأ عدم التمييز والحقوق المتساوية أساسيان بالنسبة إلى المجتمع القطري ومضمونان في دستور البلد وتشريعاته. وذكر أن قطر طرف في العديد من صكوك حقوق الإنسان الدولية التي ترمي إلى مكافحة التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس العنصر أو الجنسية، وأن بلده قام، بين جملة أمور، بإدماج مبادئ حقوق الإنسان في مناهج التعليم في المدارس بغية تشجيع عدم التمييز والمساواة. كما أنشأت قطر آليات مؤسسية لتشجيع حقوق الإنسان شملت إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وقامت بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بإنشاء مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، في الدوحة، لتشجيع حقوق الإنسان والقضاء على العنصرية.

- والاجتماعية والثقافية، وفي ميثاق الأمم المتحدة وغير ذلك من صكوك القانون الدولي، على تطبيق تدابير انفرادية وغير قانونية ضد بلدان أخرى.
- ٨ - وأضاف أن كوبا تتعرض منذ أكثر من ٥٠ سنة لصعوبات سببها حصار اقتصادي وتجاري ومالي قاس وجائر فرضته عليها من جانب واحد الولايات المتحدة الأمريكية، وأدانه المجتمع الدولي مرارا وتكرارا. وفي الآونة الأخيرة اتخذت الجمعية العامة مرة أخرى بأغلبية ساحقة قرارا بضرورة إنهاء هذا الحصار. ولا يمكن لآراء المجتمع الدولي أن تظل موضع تجاهل بل يجب وضع حد للحصار المفروض على كوبا.
- ٩ - ومضى قائلا إن الشعب الكوبي اضطر، لأكثر من نصف قرن، لمواجهة إجراءات خطيرة من جانب الولايات المتحدة ضد حقه في تقرير المصير. وانتهاك هذا الحق من جانب حكومة أجنبية ليس له ما يبرره بل هو عمل غير مقبول. واختتم بيانه قائلا إن كوبا تجدد تأكيد استعداد شعبها لأن يضمن حتى النهاية حقه في تقرير المصير وفي الدفاع عن استقلاله التام وسيادته.
- ١٠ - السيد الماجد (الكويت): أشار إلى أن الأمم المتحدة أعلنت عام ٢٠١٠ السنة الدولية للتقارب بين الحضارات ودعا إلى اعتماد ميثاق دولي لتعزيز احترام الأديان، ومكافحة التحيز، وتحقير الأديان، وتشجيع التسامح. وقال إن دستور الكويت وتشريعاته تضمن حقوق الإنسان ومبدأ عدم التمييز وأن الكويت طرف في الصكوك الدولية الرامية إلى القضاء على التمييز، ومنع التعذيب، وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية. وعلاوة على ذلك، فإن أعدادا كبيرة من المهاجرين، من خلفيات دينية وثقافية متنوعة، ما زالوا يفدون على البلد للعمل فيه واثقين من التزام الكويت بتأييد سيادة القانون وباحترام حقوقهم.
- حضارات وديانات معينة بالإرهاب والعنف غير مقبولة. كذلك فإن قوانين مكافحة الإرهاب ومكافحة الهجرة التي تعتمد عليها عدة بلدان صناعية تعكس المحاولات التي يبذلها البعض لكي يضيفوا فكريا طابع الشرعية على مظاهر العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب، والتعصب.
- ٥ - وأضاف أن هذا الواقع القاسي يؤكد ضرورة تحقيق التنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان واعتماد تدابير عملية جديدة للقضاء على الأشكال المعاصرة للعنصرية والتعصب. وفي هذا الصدد، أعرب عن الأمل في أن يتم الوفاء بالوعود التي قطعها المجتمع الدولي في المؤتمر الاستعراضي لنتائج ديربان في عام ٢٠٠٩ والتي تمثل الإرادة المتجددة للدول الأعضاء، وبصورة خاصة البلدان الصناعية. ويجب أن يتركز الاهتمام لا على التدابير التشريعية التي تدين التمييز، بل على مكافحة الصور النمطية السلبية المقولبة وعلى تعزيز التنوع عن طريق نظم التعليم.
- ٦ - وأعلن أن كوبا، كعهدها في السنوات السابقة، ستقدم مشروع قرار بعنوان "استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وعرقلة ممارسة الشعوب للحق في تقرير المصير" وأضاف أن بلدانا عديدة أخرى تشارك في تقديم مشروع القرار الذي من شأنه أن يركز الاهتمام على جملة أمور منها أنشطة بعض شركات الأمن الدولية الخاصة، التي هي أحدث امتساخ لصورة الارتزاق على نطاق عالمي.
- ٧ - وأردف قائلا إن ممارسة الشعوب لحق تقرير المصير شرط أساسي مسبق للتمتع بحقوق الإنسان. وبناء عليه، تدعم كوبا حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولته المستقلة وذات السيادة وفي أن يقرر بحرية نظامه السياسي والاقتصادي الخاص به. وأضاف أن هناك بعض الدول التي تعمل، رغم المبادئ المبينة في العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، وبالحقوق الاقتصادية

١٤ - وأضافت أنه تم التوصل إلى اتفاق بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني على تنفيذ التدابير الرامية إلى مناهضة العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من أشكال التعصب. ويسعى الاتفاق إلى توحيد آليات الحوار والتعاون في ذلك المجال، على أساس برنامج واسع يشمل الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب إعلان وبرنامج عمل ديربان ووثيقة نتائج مؤتمر استعراض ديربان. وأدْمِجَت في البرنامج أيضا تدابير إيجابية لصالح السكان الأصليين، والمزارعين الريفيين، والمجتمعات المشتركة الثقافات، والمجتمعات الأفريقية البولييفية، والمهاجرين، والنساء، والشباب، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلى جانب تدابير لمكافحة الرق والإتجار بالأشخاص.

١٥ - وأعلنت إنه رغبة من دولة بوليفيا المتعددة القوميات في الحفاظ على التنوع الثقافي وتشجيع الحوار بين الحضارات، فإن البلد يؤكد من جديد عزمه على القضاء على التمييز العنصري. وقالت إن الشعوب والحركات الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين تُشكِّك في نموذجي الرأسمالية والعولمة اللذين تركا الناس يتخبطون في الفقر والتخلف. ويتمثل أحد البدائل في الفلسفة الداعية إلى "العيش الجيد" بانسجام وكرامة، مما يمكن الناس من أن يعيشوا بتضامن وتكامل، وأهم من ذلك، باحترام لأمننا الأرض. واختتمت بالقول إنه بغية وضع حد للعنصرية والتمييز، من الضروري تنفيذ الالتزامات الدولية المتعهد بها والسياسات العامة في الميدانين السياسي والاقتصادي.

١٦ - السيد علي (السودان): قال إن بلده لا يزال متلزما بالصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة كل أشكال التمييز العنصري. غير أن الأمر يتطلب مزيدا من الجهود لضمان تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان وخطة عمل ديربان ومؤتمر استعراض ديربان. وحث الدول التي لم تنضم بعد إلى إعلان

١١ - وانتقل إلى الحديث عن المواطنين العرب في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، فقال إنهم ما زالوا يعانون من التمييز والعنصرية وأن من واجب الأمم المتحدة أن تضع حدا لمعانقهم، كما أن من واجب المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات لحماية الأماكن الدينية في الأراضي العربية المحتلة التي تسعى إسرائيل إلى طمس معالمها. واختتم بالإعراب عن قلق الكويت البالغ إزاء العنف الذي تمارسه الجماعات النازية الجديدة والمتطرفة ضد أقليات عنصرية ودينية معينة وحث المجتمع الدولي على تنسيق جهوده الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة.

١٢ - السيدة سايبا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن القضاء على العنصرية والتمييز العنصري هو عماد سياسة بلدها الداخلية، وأن دستور بوليفيا يحظر كل أشكال التمييز ويدافع عن حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ويعززها. غير أن التمييز العنصري بلاء ما زال يؤثر على أفقر قطاعات المجتمع في بلدها. وقد أصدر الرئيس البوليفي في الآونة الأخيرة قانونا وضع إجراءات لمنع ومعاقبة أعمال العنصرية وكل أشكال التمييز، ووحد السياسات العامة في هذا الخصوص.

١٣ - وأعلنت أن حكومة بلدها أنشأت، بمرسوم، مؤخرا إدارة لمكافحة العنصرية تهدف على القضاء على الممارسات المتعلقة بالميراث، والأبوة، والممارسات العنصرية، وإلى وضع سياسات لمنع العنصرية والتعصب الثقافي والقضاء عليهما. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وزارة الثقافات تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنصرية وعلى تشجيع اندماج القوميات، وفقا للوقائع الاجتماعية والثقافية في البلد. وقد وحدت حكومة بلدها تنفيذ السياسات العامة عن طريق خطة عمل حقوق الإنسان المتعددة القوميات.

١٩ - السيد الممدوحى (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن حرمان الشعب الفلسطيني من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، سبب في جملة ما سبب، عدم استقرار في المنطقة الإقليمية، إذ يواصل النظام الصهيوني ارتكاب أبشع الانتهاكات لما للشعب الفلسطيني من حقوق الإنسان، بما في ذلك قتل المدنيين الأبرياء، والاعتقالات التعسفية، والعقوبات الجماعية. وعلاوة على ذلك، فإن تقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الصراع في غزة قد استنتج أن النظام الصهيوني ارتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية كما أن القوات العسكرية الإسرائيلية نفذت هجوما إرهابيا متعمدا، وعن سبق إصرار، ضد مدنيين في مياه دولية بينما كانوا في طريقهم إلى غزة حاملين مساعدات إنسانية. وقال إن إيران تكرر الإعراب عن إدانتها لذلك الهجوم وتؤيد دعوة الأمين العام إلى إجراء تحقيق في ذلك الحادث.

٢٠ - ومضى قائلا إن أحدث تقرير للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، قد أبرز أعمال تطهير عرقي وفصل عنصري تُرتكب هناك على نحو منتظم. وتعتقد إيران أن بعثات تقصي الحقائق ينبغي أن تكشف هوية المسؤولين الذين يشغلون مناصب عليا في النظام الإسرائيلي والذين يرتكبون هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان. ويجب بعد ذلك أن يساق هؤلاء الأفراد للمثول أمام العدالة. ويجب ألا يُسمح لإسرائيل باستخدام هذه البعثات لتأخير سير العدالة وتحويل الانتباه عن جرائمها. ولو كانت الأمم المتحدة وتلك الدول التي تزعم أنها تدعو إلى حقوق الإنسان قد اتخذت إجراء سريعا رداً على الجرائم التي ارتكبتها النظام الإسرائيلي في السابق، لكان هذا النظام قد ارتدع عن شن هجومه الأخير على مواطنين أجانب.

٢١ - السيد الغانني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الطوائف الإسلامية في البلدان الغربية تعرضت لعداء متزايد

ديربان على أن تفعل ذلك. وذكر أنه في ضوء الهجمات الواسعة النطاق التي يتعرض لها المهاجرون والأجانب يجب أن تضعف الأمم المتحدة جهودها لكفالة قيام الدول المضيفة للمهاجرين بسن تشريعات تتماشى مع القانون الدولي والاتفاقيات ذات الصلة التي توفر الحماية لأولئك المهاجرين.

١٧ - وأعرب عن ترحيب السودان بتقرير الأمين العام عن حق الشعوب في تقرير المصير. وفي هذا الصدد، أعلن أن اتفاق السلام الشامل الموقع عام ٢٠٠٥ سيُتيح لأهالي جنوب السودان ممارسة حقهم في تقرير المصير عن طريق استفتاء بوسعهم أن يقرروا من خلاله إما البقاء داخل السودان موحد أو الانسلاخ عنه. وتحضيراً لذلك الاستفتاء، اتخذت الحكومة الترتيبات اللازمة، بما في ذلك إنشاء لجنة انتخابية وطنية لتسجيل الناخبين المؤهلين. وأعلن أن حكومة السودان ملتزمة بإجراء الاستفتاء في موعده المحدد، وهو كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وأنها تحت المجتمع الدولي على عرض المساعدة اللوجستية التي تمكنها من كفالة أن يكون التصويت حراً ونزيهاً. وعلاوة على ذلك، فإن السودان، حرصاً منه على دفع العملية السلمية قدماً، يعالج عددا من المسائل التي ستنشأ بعد الاستفتاء، بما في ذلك، رسم الحدود، وبغض النظر عن النتيجة، ستحترم حكومة السودان نتيجة الاستفتاء الذي يجب أن يُجرى في جو ديمقراطي وشفاف.

١٨ - ثم تناول التوصيات الواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في الصراع في غزة، فقال إن من الضروري أن تُنفذ هذه التوصيات وأنه يجب أن يُتاح للشعب الفلسطيني أن يمارس حقه في تقرير المصير. وفي هذا الصدد، أضاف أن مما يثير القلق البالغ أن تظل معاناة سكان الأراضي العربية المحتلة، وخاصة النساء والأطفال والشيوخ بينهم، تُقابل بعدم مبالاة وصمت من جانب المجتمع الدولي.

٢٤ - السيد بوبوفيتش (جمهورية ملدوفا): قال إن بلده يتقيد بمبادئ القانون الدولي التي تهدف إلى تعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. وأحد هذه المبادئ الأساسية هو الحق في تقرير المصير المرتبط على نحو لا ينفصم بمبادئ مثل المساواة في السيادة، وحرمة الحدود، والسلامة الإقليمية للدول، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية، والوفاء بالالتزامات الدولية. وترابط هذه المبادئ أساسي بالنسبة إلى الحفاظ على علاقات ودية وعلى السلم فيما بين الدول وضمان حقوق الإنسان.

٢٥ - وأضاف أن بلده يحترم مبدأ تقرير المصير باعتباره شرطاً لا غنى عنه للتمتع بحقوق الإنسان وحياته الأساسية. غير أن هذا المبدأ ينبغي ألا يفسر بأنه يُجيز أو يُشجع أي عمل يمكن أن يقوّض بأية طريقة، السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول المستقلة وذات السيادة. ويجب ألا يُساء استخدام الحق في تقرير المصير في أغراض سياسية، بل يجب أن يرتبط على نحو لا ينفصم بالمفهوم الأساسي للديمقراطية، حيث تُمارس السلطة الحكومية بموافقة المحكومين. وينبغي ألا يرتبط بالضرورة بالحق في الانفصال. وأعلن أن هذا الحق يجري التذرع به، على نحو مسيء، في بلده، في مسألة ترانس نيستريا. وذكر أن تقرير المصير يجب، بدلا من ذلك، أن يسد الحاجة إلى الأمن والرفاه، بما في ذلك حقوق الإنسان وحياته، وضمانات السيطرة على الموارد الطبيعية وإدارتها، وحقوق السكان المحليين. كما أنه يجب ألا يصبح سبباً لتدخل عسكري أجنبي بذريعة توفير الأمن، كما هو الحال في بلده.

٢٦ - وأردف قائلاً إن الحق في تقرير المصير ينبغي أن يُطبّق على المجموعات البشرية ذات التقليد المشترك الواحد، التي هي من نفس الهوية العنصرية أو العرقية الواحدة، والتجانس

منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وأنه يجري رسم صورة سلبية للإسلام في وسائل الإعلام في تلك الدول، وأن دولاً معينة تستهدف المسلمين على غير وجه حق بحجة مكافحة الإرهاب. وأضاف أن المسلمين يتعرضون للتهديد على أيدي قوات الأمن وإنفاذ القانون ومن جانب جماعات متطرفة. وقد لفت المقرّر المستقل المعني بمسائل الأقليات الانتباه إلى حالة المسلمين الكنديين الذين يواجهون التمييز، في جملة ما يواجهون، عند البحث عن عمل أو عند الانخراط في العمل السياسي ويشعرون أنهم ضحايا للعنصرية ومعاداة الإسلام. كما أن حالة الأقليات العنصرية في بعض البلدان الغربية الأخرى، بما فيها هولندا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة مزعجة بقدر مماثل.

٢٢ - وأعرب عن قلق إيران العميق حيال تزايد حوادث القذح بالإسلام وتشويه صورته وقال إن من دواعي الأسف أن هذه الظاهرة تلقى تشجيعاً رسمياً أحيانا بحجة الدفاع عن حرية التعبير. وتدعو إيران كل الدول الأعضاء إلى اعتماد تدابير جديدة لمكافحة معاداة الإسلام والمس برموزه ومقدساته، والتمييز ضد المسلمين، ومناهضة كل الأشكال الأخرى للعنصرية والتمييز العنصري.

٢٣ - وأضاف أن استمرار حدوث الانتهاكات الفادحة والمنتظمة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة الإجراءات العنصرية للنظام الصهيوني يستحق الشجب، خاصة وأنّ جرائم حرب وأعمال إبادة جماعية وقعت في غزة. ويجب أن يفهم المجتمع الدولي بمسؤولياته حيال معاناة الشعب الفلسطيني بوضع حدّ لها، ويجب أن يدين أعمال العنف ضد الفلسطينيين والانتهاكات لما لهم من حقوق الإنسان وأن يوقف الهجمات على الرموز والأماكن المقدسة الإسلامية.

وما يتصل بذلك من تعصب، فرصة أُتيحت لسنغافورة لتُشاطر ممارساتها والاستماع إلى طرق أخرى لزيادة الانسجام العنصري. وذكر أن حكومة بلده تتخذ خطوات عملية لتعزيز الانسجام العنصري، بالتشديد على التسامح والاحترام.

٣٠ - ومضى قائلاً إن بعض المبادرات، مثل سياسة الدمج العرقي في الإسكان، يمكن أن تعتبر مصطنعة وتطفلية، إلا أنها توجد أماكن مشتركة يمكن فيها للأعراق المختلفة أن تتفاعل. وأضاف أن بعض المبادرات الحديثة، مثل برنامج إشراك المجتمع، تقرر بأن أزمة واحدة يمكن أن تعرّض للخطر الانسجام العنصري في سنغافورة، فتسعى إلى الإقلال إلى أدنى حد من التوتر العنصري والديني في أعقاب أي حادثة عن طريق رعاية التفاهم بين مختلف الطوائف. واختتم بالقول إنه رغم النجاح الذي حققته سنغافورة في سياساتها، فهي بحاجة إلى أن تظل نشطة وبقطة بغية الاستجابة للتغيرات التي يمكن أن يكون لها تأثير ضار على تماسكها الاجتماعي، كالعولمة أو تأثير وسائط الإعلام الجديدة، حفاظاً على بيئة مأمونة ومفعمة بالرخاء لكل شعب سنغافورة، بغض النظر عن العنصر أو اللغة أو الدين.

٣١ - السيدة غوش داستيدار (الهند): قالت إن بلدها كان وسيظل دائماً ملتزماً التزاماً تاماً بحقوق الشعوب في تقرير المصير، وبهدف القضاء على العنصرية والتمييز العنصري. وقد أنتجت الهند اثنين من أعظم زعماء العالم في الكفاح ضد العنصرية هما سوامي فيفيكاناندا والمهاتما غاندي. وليس مفاجئاً أن يتضمن دستور الهند وقانونها الجزائي، وهي التي لها هذا التاريخ، ضمانات ضد العنصرية تنفذها أدوات الحكم المختلفة، بدعم من مجتمع مدني ملتزم ووسائط إعلام حيوية.

٣٢ - وأضافت أن من سوء الطالع أن العالم لا يزال، بعد وقت طويل من انتهاء عهد الاستعمار، فريسة للعنصرية.

الثقافي، والوحدة اللغوية، والولاء الديني أو العائلي، والمحاذة الإقليمية، والحياة الاقتصادية المشتركة. ويجب ألا يُستخدم هذا الحق، بأي حال من الأحوال، ذريعة لانتهاكات القانون الدولي وتقويض الحرية الأساسية.

٢٧ - السيدة نازاريان (أرمينيا): قالت إن الاعتراف العالمي بالحق في تقرير المصير يوفر أكثر الضمانات فعالية لحقوق الإنسان وحياته الأساسية. كما أنه يشكل مبدأً رئيسياً في القانون الدولي والأساس الذي يقوم عليه مجتمع الدول الديمقراطية ونظام الأمم المتحدة. غير أنه حدث في العقود الأخيرة محاولات سافرة لنكران هذا المبدأ بالتشكيك في انطباقه.

٢٨ - ومضت قائلة إن أهالي منطقة ناغورني - كاراباخ، رغم معاناتهم حرباً ضروساً ومواجهتهم محاولات تطهير عرقي ضدهم لإخراجهم من ديارهم، مارسوا حقهم في تقرير المصير وصوّتوا بأغلبية ساحقة مؤيدين الحرية. وقد أكد الرئيس المشاركون لمجموعة مينسك من جديد أن اقتراحاتهما للتسوية السلمية لمسألة ناغورني - كاراباخ كانت قد وضعت بوصفها صفقة متكاملة وأن أية محاولة لاختيار بعض المقترحات ورفض أخرى ستجعل التوصل إلى حل متوازن مستحيلاً. وأعلنت أن أرمينيا تشاطر هذه الرؤية وأنها ستواصل المشاركة في المفاوضات على هذا الأساس بحثاً عن تسوية سلمية، وهي على قناعة تامة بأن الحوار البناء ينطوي على جملة أمور منها إمكانات تعزيز وحماية حقوق الإنسان ونزع فتيل التوترات، والمساهمة في السلام الإقليمي والدولي.

٢٩ - السيد تانابال (سنغافورة): قال إن بلده هو موطن المجتمع المتعدد الأعراق المعاصر الذي يستلزم اعترافاً بالتنوع واحترامه. وكانت زيارة المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب

٣٦ - السيد باك توك هن (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إن العنصرية والتمييز العنصري جريمتان ضد الإنسانية ولا يمكن التسامح تجاههما في ظل أي ظرف من الظروف. وأضاف أن العنصرية نتاج الاستعمار والرق عبر الأطلسي والفصل العنصري. ولن يتم القضاء عليهما إلا حين تقبل الدول التي ارتكبت تلك الأفعال بصورة منتظمة مسؤولياتها عنها وتقدم التعويض الواجب إلى الدول والأفراد والمجتمعات، وتراجع كتب تاريخها وفقا لما انصب عليه التشديد في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من التعصب.

٣٧ - وتابع قائلا إن شعب بلده عانى الاضطهاد والمهانة والتمييز خلال ٤٠ سنة من الحكم الاستعماري الياباني الآثم في النصف الأول من القرن العشرين. وخلال تلك المدة جندت اليابان أو اختطفت ٨,٤ مليون من الكوريين وذبحت مليون شخص من أصل ٢٠ مليوناً من السكان وأكرهت ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة وفتاة على العمل حواريا لإشباع الشهوات الجنسية للعسكريين. كما منعت الكوريين من استعمال اللغة الكورية، بل والأنكى من ذلك، أنها اضطرت كوريين إلى تبني أسماء يابانية. وباختصار كان استعمار اليابان لكوريا عملاً تعسفياً من أعمال الإبادة الجماعية الثقافية لا مثيل له في تاريخ الاستعمار.

٣٨ - وبعد مضي أكثر من نصف قرن، لم تقر اليابان بجرائمها في حق الإنسانية، بل على النقيض من ذلك عمدت إلى إعادة كتابة الكتب المدرسية لفصول المرحلة الإعدادية لتمجيد الاستعماريين اليابانيين كأبطال، مشيرة بذلك المخاوف من إمكانية تكرار تاريخها الوحشي الماضي. وقد تم الإعراب عن مخاوف من أن الأشخاص المنحدرين من أصل كوري الذين يعيشون في اليابان يتعرضون لتمييز مستشر، وذلك في كل من لجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق

وأعلنت أنه ينبغي ألا تُربط العنصرية بأشكال التمييز أو التعصب الأخرى، ولا سيما التعصب الديني، وينبغي ألا يُسمح للحديث عن "التمييز المتضاعف" أن يُمنع التصميم اللازم لمكافحةها، بل إن الأمر يتطلب قوانين وطنية صارمة وإنفاذاً متشدداً لها. غير أن الضمانة الأكيدة ضد التحيز العنصري، والتمييز، وكره الأجانب هي رعاية التقاليد عديدة الثقافات، والديمقراطية، والتعددية، وغرس التسامح واحترام التنوع في النفوس. وأعلنت أن الهند تود أن تؤكد من جديد التزامها الأكيد بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان وبرنامج عمل ديربان.

٣٣ - ومضت تقول إن جهود الهند الجارية لضمان حق الشعوب في تقرير المصير بالغة الأهمية، كما أن الهند أدت دوراً حيوياً في الكفاح في سبيل إنهاء الاستعمار. وما انفك دعمها لفلسطين ثابتاً لا هوادة فيه وهي تعتقد أن حل قضية فلسطين ينبغي أن يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي رسمها الرباعي.

٣٤ - ثم أشارت إلى البيان الذي أدلى به ممثل باكستان وقالت إنها تود أن تذكره بأن ولاية جامو كشمير الهندية هي جزء لا يتجزأ من اتحاد الهند، وأن انتخابات حرة ونزيهة قد أُجريت فيها عدة مرات.

٣٥ - وتابعت بياها قائلة إن الحق في تقرير المصير ينبغي ألا يساء استخدامه في تشجيع الانفصال وتقويض الدول الديمقراطية التعددية. كما ينبغي ألا يُنظر إلى هذا الحق باعتباره حقاً لجماعة عرقية أو دينية أو عنصرية أو جماعة مماثلة. وفي هذا الصدد، فإن مما له أهميته عدم إضفاء الشرعية على الفصل العرقي أو الديني بإدعاء لزومه لتمهيد الطريق إلى قبول التنوع والتعددية الثقافية، لأن استمرار الفصل لا يساعد إلا قوى التطرف الوطنية.

قدمت في الآونة الأخيرة إلى المحكمة أدلة بيّنت، لا أنه لم يتم تنفيذ أي من التدابير التي أمرت المحكمة بها فحسب، بل إن الناس هناك يجري اعتقالهم لمجرد محاولة الاقتراب من قراهم الأصلية. ولا تزال المداولات الأخرى في المحكمة معلقة.

٤٢ - واختتمت ببيانها بالإعراب عن استعداد حكومتها العمل مع المجتمع الدولي لكفالة ألا يعود ممكنا التسامح في أمور مثل التمييز العنصري وكره الأجانب.

٤٣ - السيد نديميني (جنوب أفريقيا): قال إنه خلال مباريات كأس العالم في كرة القدم التي نظمها الاتحاد الدولي لرابطات كرة القدم (الفيفا) في جنوب أفريقيا، شهد بلده قدرة الرياضة على الجمع بين مختلف العناصر والثقافات. ومع ذلك وقعت حوادث ثانوية للعنف ضد المهاجرين واللاجئين. وقد سببت هذه الحوادث قلقا شديدا لحكومته التي أوجزت خطة لمنع نشوب العنف.

٤٤ - وقد أنشأت جنوب أفريقيا لجنة مشتركة بين الوزارات برئاسة وزير الشرطة للاستجابة للتهديدات بالعنف ضد المواطنين الأجانب، ووضعت وكالات الأمن في حالة تأهب لكفالة التصدي بفعالية للتهديدات بالعنف ومظاهره. وتنطوي خطة الحكومة للتصدي للعنف على تيسير الحوار الاجتماعي، ومد فترة اللجنة الوطنية المشتركة لكأس العالم في كرة القدم لعام ٢٠١٠، وتعزيز التثقيف المدني في المجتمع ووكالات إنفاذ القانون، ووضع استراتيجية اتصال للحكومة. وأعلن أن الحكومة تأخذ على مأخذ الجد أية تهديدات توجه إلى مواطنين أجانب وتولي معالجة المسألة أعلى درجات الأولوية، ولن تتساهل في الاعتداءات.

٤٥ - ومضى قائلا إن وجود بيانات مفصلة هام جدا في وضع السياسة العامة لمعالجة حالات عدم المساواة. وقد استفادت مجموعات عديدة، بينها النساء، من مثل هذه السياسات.

الطفل، وكذلك في تقارير المقرر الخاص لموضوع الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٣٩ - وأضاف أن حكومة بلده تحت اليابان على تسوية تاريخ جرائمها ضد الإنسانية ووضع حد لتمييزها ضد الكوريين في اليابان، بما في ذلك الرابطة العامة للكوريين المقيمين في اليابان. واختتم بالإعراب عن استعداد الحكومة للانضمام إلى جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد عالم جديد خال من العنصرية والتمييز العنصري.

٤٠ - السيدة شيولاشفيلي (جورجيا): قالت إن جورجيا فخورة بأنه لم تسجل خلال ١٥ قرنا الماضية أية حالة من حالات التمييز العرقي أو الديني فيها. وذكرت أن تشريعاتها تضمن المساواة لجميع مواطنيها وتوفر فرصا للأقليات العرقية والثقافية لتطوير ثقافتها الخاصة بها؛ والواقع أن لغة التدريس في حوالي ٤٠٠ من المدارس العامة هي واحدة من لغات الأقليات. وقد اعتمد البلد مؤخرا مفهوما وخطة عمل وطنيين للتسامح والتكامل المدني، هدفهما الرئيسي هو دعم تنمية مجتمع مدني ديمقراطي يعتبر التنوع مصدر قوته. وينبغي ألا يكون هناك أي تمييز ضد أي شخص بسبب الخلفية العنصرية أو العرقية أو الدينية أو الاجتماعية. ومع ذلك ففي عام ٢٠٠٦، جرى طرد أكثر من ٥ ٠٠٠ من مواطني جورجيا من بلد مجاور. وتم التوسع في سياسة التطهير العرقي اللاإنسانية ومدها إلى منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية.

٤١ - ومضت قائلة إن جورجيا تقدمت بشكوى في عام ٢٠٠٨ إلى محكمة العدل الدولية واتهمت روسيا بتنسيق عملية تطهير عرقي وحرمان الأشخاص النازحين داخليا من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حق العودة إلى منازلهم. وقد حكمت المحكمة في صالح جورجيا. وأضافت أن حكومتها

٤٦ - وأعلن أن جنوب أفريقيا تتخذ موقفا قويا إزاء حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وأنها ستواصل دعم كل الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة الفلسطينيين وإسرائيل في إيجاد حل سلمي دائم، يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للاستمرار على أساس حدود عام ١٩٦٧، وتكون القدس الشرقية عاصمة لها، وتعيش بسلام وأمن مع إسرائيل.

٤٧ - السيدة سولوزانو - أريغادا (نيكاراغوا): قالت إن بلدها يود أن يؤكد من جديد التزامه بالتنفيذ التام والفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان ونتائج مؤتمر استعراض ديربان. وبالنظر إلى التحديات المستمرة، من الضروري أن تتصدى الدول للأسباب الجذرية للعنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وأن تعتمد تدابير وقائية وتشريعية لمكافحةها، مضيفة أن الحوار المشترك بين الثقافات، والتعليم، واحترام التنوع هي أيضا أمور أساسية. وقد قام بلدها، اعترافا بهذه القيم وبالطابع متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات لنيكاراغوا بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في عام ١٩٧٧.

٤٨ - وعن موضوع حقوق المهاجرين قالت إن وفد بلدها يود أن يشدد على أهمية التعاون الدولي والإقليمي والثنائي. وأضافت أنه يقع على الدول واجب حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وأن أية محاولة لتجريم الهجرة تستحق الشجب. كما أن تشييد جدران على الحدود واعتماد "قانون أريزوننا" هما من انعكاسات السياسات العنصرية والتمييزية.

٤٩ - أما تقرير المصير فهو حق غير قابل للتصرف لجميع الشعوب التي تزرع تحت الاحتلال الأجنبي. وبناء على ذلك، فإن نيكاراغوا تدعم الشعب الفلسطيني في كفاحه الدؤوب لتقرير المصير وتحت المجتمع الدولي على أن يضاعف جهوده لإيجاد حل عادل وشامل لقضية فلسطين وتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط.

٥٠ - السيد موسايف (أذربيجان): قال إن محكمة العدل الدولية أكدت من جديد في فتواها الصادرة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، أن مبدأ تقرير المصير قابل للتطبيق على شعوب الوحدات الإقليمية المحددة تحديدا استعماريا وعلى الشعوب التي تتعرض للإخضاع والهيمنة والاستغلال من قبل قوى أجنبية. غير أن هناك حالات فادحة من إساءة التفسير لهذا المبدأ، وخاصة عندما يساء تطبيقه لتبرير حالات انفصال انفرادية بتحريض خارجي من دول مستقلة.

٥١ - ومضى قائلا إن الحق في تقرير المصير لا يمكن أن يفسر بأنه يعني أن بوسع أي مجموعة أن تقرر لنفسها مركزها السياسي الخاص بما حتى ما يشمل الانفصال عن دولة مستقلة بالفعل. وأعلن أن القانون الدولي لا ينص على مثل هذا الحق في الانفصال من جانب واحد عن الدول المستقلة. وإعمال الحق في تقرير المصير يمثل عملية مشروعة تنفذ وفقا للقانون الدولي والمحلي داخل حدود معينة بدقة.

بالغ بإنشاء الفريق الحكومي الدولي العامل لوضع مشروع اتفاقية ممكنة لتنظيم الشركات العسكرية وشركات الأمن الخاصة. واختتمت بيانها بالقول إن مثل هذه الاتفاقية ينبغي أن تتماشى مع القانون الدولي ذي الصلة وينبغي أن تُنشئ مسؤولية للدول للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ومحاكمة ومعاقبة مرتكبيها وتعويض الضحايا.

٥٧ - السيد مستنصر تارار (باكستان): قال إن أشكالاً جديدة من التعصب آخذة في البروز وأن الأشكال القديمة منه عادت إلى الظهور. وأضاف أن أحد أسباب هذا الانبعاث يكمن في مقاومة التعددية الثقافية. وقد أدى رفض التنوع إلى إنكار حقوق المهاجرين، والأجانب، والأقليات. غير أن إضفاء الشرعية على العنصرية وكره الأجانب بحجة الدفاع عن الهوية أو التفضيل هو أخطر أشكال هذه الظواهر. وقد اتخذت انتهاكات حقوق الإنسان للأقليات شكلاً سياسياً جديداً وشرعية جديدة.

٥٨ - ومضى إلى القول إن التحريض على الكراهية العنصرية والدينية، التي تتجلى في الصور النمطية المقولبة السلبية، بما في ذلك تحقير الأديان والنيل من الشخصيات الدينية، هو واحد من أسوأ أشكال العنصرية. وليس لازدراء الأديان أي أساس في الانتقادات أو المناقشة البناءة، بل إن المقصود به هو نشر الكراهية ضد أديان معينة. ورغم أن الاحتفاء القانوني يسمح بممارسة مسؤولية حرية التعبير، فإن مؤيدي استخدام هذه الحرية بصورة غير مقيدة يمارسونها بصورة انتقائية، وقاموا هم أنفسهم بتقييدها. ولكنهم يجدون، في الوقت ذاته، المبررات لاستخدامها بصورة طليقة عندما يتصل الأمر بأقوال فيها ازدراء للإسلام.

٥٩ - وأردف يقول إن باكستان تظل مشتركة بصورة نشطة في تعزيز برنامج مناهضة العنصرية، بما في ذلك الكفاح القانوني ضد تركة الاستعمار في الأمم المتحدة، وتطلع قدما

أذربيجان وغير معترف به من العالم هي أيضا عمل غير مشروع. أما الادعاءات التحريفية من أرمينيا فيما يتعلق بتطبيق مبدأ تقرير المصير فهي مخالفة للقانون الدولي وغير مدعومة فيه.

٥٤ - واختتم بالقول إن أية خطوات تهدف إلى تقويض أساس القانون الدولي، وتشجع الأفكار الخطيرة للتفاضلية العرقية وتدعو إلى الإفلات من العقاب، تساهم في مزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالأشخاص الذين إقتلوا من ديارهم نتيجة لأفعال عدوان عسكري أجنبي.

٥٥ - السيدة هايلي (إريتريا): قالت إن أي دعوة إلى الكراهية على أساس وطني أو عرقي أو ديني تشكل تحريضا على التمييز، أو العداوة، أو العنف ينبغي أن يحظرها القانون. وأعلنت أنها تتفق مع المقرر الخاص على وجوب تحديد البوادر المبكرة المندرة باحتمال نشوء حالة صراع. ولأن العنصرية، والتمييز العنصري، والسياسات القائمة على الاستبعاد لها آثار إقليمية ودولية على السلام والأمن والاستقرار وعلاقات حُسن الجوار، فإنها ينبغي أن تعالج على قدم المساواة مع المسائل الأخرى على كل مستوى من مستويات التفاعل البشري. وفي هذا الصدد، أعلنت عن ترحيب وفد بلدها بأنشطة الفريق الحكومي الدولي العامل المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، واللجنة المختصة لوضع معايير تكميلية التابعة لمجلس حقوق الإنسان، وفريق الخبراء العامل المعني بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وحثت على التصديق العالمي الشامل للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٥٦ - ومضت قائلة إن الشركات التي ترى في الحروب فرصة لأعمال تجارية لا يمكن الاعتماد عليها في تنظيم نفسها وتتطلب إشرافا. ولذلك فإن وفد بلدها يحيط علما باهتمام

### البيانات التي تم الإدلاء بها ممارسة لحق الرد

٦٢ - السيد مستنصر تارار (باكستان): قال إن البيان الذي أدلى به ممثل باكستان كان يستند إلى تعليقات أدلى بها أناس من كشمير التي تحتلها الهند، ووسائط الإعلام الهندية والدولية والمنظمات غير الحكومية. ولم يكن ما يسمى بالانتخاب الذي جرى في كشمير التي تحتلها الهند بديلا لحق الكشميريين في تقرير المصير، كما أنه لم يكن ما دعت إليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٦٣ - واختتم بالقول إن جامو وكشمير ليسا جزأين أصيلين من الهند، بل إنهما يشكلان الأراضي المعترف دوليا بأنها متنازع عليها، وفقا لعدة قرارات صادرة عن مجلس الأمن.

٦٤ - السيد كيمورا (اليابان): رد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية فقال إنه شرح مرارا وتكرارا موقف وفد بلده فيما يتعلق بالمزاعم الموجهة ضد اليابان. وقال إن دستور اليابان يضمن المساواة لجميع الناس بموجب القانون. وبناء عليه فإن حكومته تسعى جاهدة إلى القضاء على كل أشكال التمييز في البلد.

٦٥ - السيدة كوشاريان (أرمينيا): أعربت عن أسف وفد بلدها للرأي المشوه الذي عرضه ممثل أذربيجان لكفاح شعب ناغورني - كاراباخ في سبيل تقرير المصير الذي دام ١٠ سنوات. وقالت إن بياناته مقصود بها أن تضلل المجتمع الدولي بعرض النتائج بوصفها أسبابا. وذكرت أن المذبحة التي تعرض لها الأرمن في أذربيجان قبل عقدين من الزمن قد هزت العالم لما اتسمت به من وحشية. ويكافح شعب ناغورني كاراباخ في سبيل ممارسة حقه في تقرير المصير ردا على عدم وجود حكومة ديمقراطية، وعلى الإجراءات التعسفية والخارجة عن نطاق المحاكم التي ترتكبها السلطات وعلى كره الأجانب واسع النطاق المنتشر في المنطقة. وقالت

إلى الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٦٠ - السيدة كلاين سولومون (المراقبة عن المنظمة الدولية للهجرة): قالت إنه نظرا للأزمة الاقتصادية الراهنة، يُعتبر المهاجرون - وهم الوجه الإنساني للعولمة - في بعض الأحيان منافسين للأهالي المحليين، وخاصة على الأعمال التي لا تتطلب مهارات. ومع أن للدول الحق كله في السيطرة على حدودها، فإنه تقع عليها أيضا مسؤولية ضمان حقوق الإنسان للمهاجرين - بمن فيهم المهاجرون غير النظاميين - الذين يوجدون داخل ولاياتها القضائية. وبإمكانها أن تفعل ذلك بطرق مختلفة: بان تعتمد تشريعات وسياسات تمنع وتعاقب العنف في كل مراحل عملية الهجرة؛ وبأن توفر للمهاجرين، بغض النظر عن حالة هجرتهم، سبل الوصول إلى الآليات القانونية لالتماس التعويض الكافي عندما تُنتهك حقوقهم، وخاصة فيما يتصل بالحالات التي تنطوي على الاتجار بالأشخاص وتهريبهم؛ أو بان تعزز التوعية فيما يتعلق بالتنوع وبما يقدمه المهاجرون من مساهمات قيمة. ويمكن لوسائط الإعلام أن تلعب دورا هاما في هذا الخصوص.

٦١ - واختتمت بالقول إن مما له أهمية حاسمة، في العالم الراهن المتزايد التنوع، التشديد على ما يمكن أن ينجم عن الهجرة من تأثير إيجابي على البلدان المضيفة، من حيث جملة أمور منها القوى العاملة، وخفض الفقر على نطاق عالمي، والإبداعية. وهذا يصح بصورة خاصة في وقت يجري فيه خفض الاستثمار في الخدمات العامة الهادفة إلى تيسير التكامل، وفي وقت تمثل فيه سياسات التكامل عنصرا بالغ الأهمية من عناصر إدارة تدفقات الهجرة.

أذربيجان يوازي جرائم حرب وجرائم في حق الإنسانية. وذكر أنه ما من دولة اعترفت بالكيان الانفصالي بوصفه مستقلا. ووصف الموقف السياسي الراهن لحكومة أرمينيا بأنه تحد مكشوف لتسوية الصراع وللسلام الدولي.

٦٨ - السيد جيفلوف (الاتحاد الروسي): قال إن حكومة بلده تنفي نفيا قاطعا الاتهامات التي أطلقتها ممثلة جورجيا فيما يتعلق بانتهاكات الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقال إن بيان جورجيا يهدف إلى ممارسة ضغط على محكمة العدل الدولية التي تنظر حاليا فيما إذا كان لها اختصاص في القضية ذات الصلة.

٦٩ - ومضى قائلا إن موقف الاتحاد الروسي من هذه المسألة قد أوضحه البيان الذي ألقاه ممثل البلد أثناء نظر الجمعية العامة في بند جدول الأعمال المعنون "تقرير محكمة العدل الدولية".

٧٠ - واختتم بيانه بالقول إن ممثلة جورجيا أشارت إلى "أراضي محتلة". غير أنه لا توجد أية أراضي محتلة في المنطقة بل دولتان جديدتان مستقلتان هما أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وينبغي أن تتوقف جورجيا عن تسييس هذه المسألة وتعترف بالواقع القائم.

٧١ - السيد كيمورا (اليابان): كرر الإعراب عن أن دستور اليابان يضمن المساواة لجميع الناس وأن الحكومة ما انفكت تتخذ تدابير لكفالة سياسات عادلة وموضوعية. وقال إن مما يدعو إلى الأسف أن ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، بدلا من أن يعالج شواغل المجتمع الدولي إزاء سلوك حكومة بلده، استخدم حق الرد للتهجم على اليابان.

٧٢ - السيدة كوشاريان (أرمينيا): قالت إنه على النقيض مما ذكر، فإن حكومة أذربيجان هي التي شنت حربا واسعة النطاق ضد شعب ناغورني - كاراباخ. كما أنها تنتهك

إن ذلك الكفاح ينبغي ألا يحوّل إلى مسألة سلامة إقليمية عندما يكون بقاء شعب موضع شك. وقد صوّت شعب ناغورني - كاراباخ مؤيدا سيادته ومستخدما كل الآليات القانونية المتاحة. وتقوم الأطراف في النزاع بالتفاوض على حل تحت رعاية الرئيسين المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. أما البيانات التشهيرية التي تم الإدلاء بها فهي غير مقبولة نظرا إلى أنها تقوض تلك الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للصراع.

٦٦ - السيد باك توك هن (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إن حكومة اليابان لم تقرر أبدا في اللجنة الثالثة بأفعالها الخاطئة الماضية التي هي وقائع تاريخية. وقد أعربت لجنة حقوق الطفل في دورتها الخامسة والثلاثين عن القلق إزاء التمييز الذي يتعرض له الأطفال الكوريون، في حين أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن القلق في دورتها الثامنة والخمسين إزاء التمييز الذي يمارس ضد الكوريين في اليابان في التوظيف ومجالات أخرى. وقال إن هذه القضايا هي نتيجة سياسات عدائية تنتهجها الحكومة اليابانية ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

٦٧ - السيد موساييف (أذربيجان): قال إن من الغريب أن تحاضر ممثلة أرمينيا في تسوية الصراع، نظرا إلى أن حكومة أرمينيا مسؤولة عن شن حرب عدوانية ضد أذربيجان. وقال إن الأدلة الموثقة تظهر أن أرمينيا هاجمت أجزاء من أذربيجان واحتلتها ونفذت عملية تطهير عرقي ضد غير الأرمن في المنطقة وأنشأت، على أساس عرقي، كيانا خاضعا لها. وإن ما تشير إليه الحكومة الأرمينية بأنه كفاح في سبيل تقرير المصير من جانب ذلك الكيان الانفصالي وصفه مجلس الأمن والجمعية العامة دون تحفظ بأنه استخدام غير قانوني للقوة ضد السلامة الإقليمية لأذربيجان. وفي وقت سابق من تلك السنة قررت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية في الحكم الذي أصدرته أن عدوان أرمينيا ضد

البند ٦١ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين: المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والنازحين، والمسائل الإنسانية (تابع) (A/65/12 و Add.1 و A/65/234)

٧٥ - السيدة أوجامبو (كينيا): قالت إن تدفق اللاجئين الصوماليين على بلدها بمعدل ثابت يبلغ حوالي ٦٠٠٠ شخص كل شهر هو شاغل رئيسي. وأضافت أن الامتثال للالتزامات الدولية تجاه اللاجئين قد أضاف عبئا ثقيلا على كينيا وأن التسابق للحصول على الموارد الشحيحة قد أوجد صراعا بين اللاجئين والمجتمع المضيف. وأضافت أن المخيمات المكتظة باللاجئين، بالإضافة إلى تدميرها للنظام الإيكولوجي الهش للغاية، تنتشر فيها الأمراض المختلفة، بما في ذلك الكوليرا المتوطنة والسل. وعلاوة على ذلك فإن التحركات غير المنتظمة للاجئين يمكن أن تستغل بسهولة من جانب العناصر الإجرامية التي سببت تدفقا للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وكذلك تنامي أخطار الإرهاب والقرصنة. وأخيرا، فإن أعدادا متزايدة من طلبات اللجوء تُجهد قدرة الحكومة على معالجتها.

٧٦ - وأضافت أن مخيم داداب للاجئين قد تجاوز بالفعل سعته وأن مخيم كاكوما يتوقع أن يسير في نفس الطريق بحلول عام ٢٠١١. لذلك فإن إيجاد حل دائم لمشكلة كينيا مع اللاجئين هو أمر عاجل وهي تحث المجتمع الدولي على ألا يألوا جهدا في القضاء على السبب الجذري للصراع في الصومال الذي دام ٢٠ عاما.

٧٧ - وفيما يتعلق بالأشخاص النازحين داخليا، شكرت ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخليا وكذلك المجتمع الدولي على دعمهما لكينيا في إعادة توطين الأشخاص الذين نزحوا بسبب أعمال العنف التي نشبت في أعقاب انتخابات ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وفي وضع

حاليا قرارات مجلس الأمن المختلفة التي حثت الأطراف في النزاع على التفاوض عن طريق مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقالت إن رفض سلطات أذربيجان التفاوض مع الممثلين المنتخبين لناغورني - كاراباخ قد أعاق التوصل إلى أي حل. كما أن ممثل أذربيجان لم يقر بأن حكومة أرمينيا ما انفكت تعمل وفقا لقرارات مجلس الأمن تلك عن طريق استخدام مساعيها الحميدة للمساعدة في إيجاد حل للصراع.

٧٣ - السيدة شيولا شيفيلي (جورجيا): تحدثت ردا على ممثل الاتحاد الروسي فقالت إن ما قامت به الحكومة الروسية من عدوان عسكري وتطهير عرقي واحتلال لأراضي جورجيا وثقته العديد من المنظمات الدولية ولا يمكن نكرانه. وأضافت أن تقريراً أعدته بعثة دولية لتقصي الحقائق في المنطقة قد بين أن إعلان استقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وما تبع ذلك من اعتراف الاتحاد الروسي باستقلالهما هي انتهاك للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (وثيقة هلسنكي) والقوانين الدولية الأخرى. وقالت إن بيانها السابقة فيما يتعلق بالقضية التي رفعتها حكومتها إلى محكمة العدل الدولية كان مقصودا بما أن تقدم تحديثا للمعلومات عن القضية. وذكرت أن حكومتها تحترم قواعد وإجراءات المحكمة وأنها تنتظر قرارها النهائي.

٧٤ - السيد موسايف (أذربيجان): قال إن البيانات التي أدلت بها ممثلة أرمينيا قد أوضحت السياسات التدميرية التي تتبعها حكومتها ونواياها الرامية إلى الضم. غير أن هدفها في تفكيك مجتمع متعدد القوميات لن يتحقق. والبديل الوحيد لتحقيق سلام دائم هو أن تبادر حكومة أرمينيا إلى إنهاء احتلالها لأراضي أذربيجان، ونبذ مطالباتها بأراضي الدول المجاورة وإقامة علاقات متمدينة.

٨٠ - ومضى إلى القول إن الجزائر تشعر أنها مضطرة للاستجابة لطلبات المساعدة الإنسانية، لأن عددا كبيرا من مواطنيها كانوا لاجئين خلال الكفاح الوطني في سبيل الاستقلال. وفي تندوف، تواصلت الجزائر استضافة اللاجئين القادمين من الأراضي غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الصحراء الغربية، الذين ينتظرون عودتهم الطوعية إلى ديارهم. بمجرد التوصل إلى حل عادل ودائم يعترف بحقهم في تقرير المصير ويؤكد من جديد قرارات الأمم المتحدة.

٨١ - وأردف قائلا إن المفوض السامي وممثلي الجهات المتبرعة الدولية تمكنوا من أن يشاهدوا، أثناء زيارات في عام ٢٠١٠، مدى انتشار سوء التغذية والإملاق في المخيمات حيث لا تغطي المساعدة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سوى جزء من حاجات اللاجئين. وقد تأكدوا أيضا من أن المساعدة الإنسانية التي تقدمها الجزائر تفوق المساعدة الدولية التي يجري تقديمها. وأعرب عن ترحيب الجزائر بالالتزام المتجدد من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شكل زيادة المساعدة لتسد الحاجات التغذوية والصحية والتعليمية للاجئين في مخيمات تندوف لعام ٢٠١٠. وقال إنه تم التوقيع على رسالة تفاهم بين الحكومة الجزائرية وبرنامج الأغذية العالمي بشأن تقديم المساعدة الغذائية لأضعف فئات اللاجئين وكذلك التوقيع على اتفاق لإدارة احتياطات الأغذية في تندوف. وفي معرض تشديده على أن الجزائر لن تألو جهدا في مساعدة اللاجئين من الصحراء الغربية، دعا الجهات المتبرعة إلى مواصلة دعمها لبرنامج المساعدة الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٨٢ - وفيما يتعلق ببرنامج المفوضية لتدابير بناء الثقة، الذي يسعى إلى أن يعيد ربط اللاجئين الموجودين في مخيمات تندوف بأعضاء أسرهم الذين يعيشون في الصحراء الغربية، قال إن الجزائر استجابت بصورة محبذة لطلب توسيع البرنامج

قوانين وسياسات وطنية بشأن التزوج الداخلي. وقالت إن تلك المساعدة قد وفّرت تكملة لا تقدر بثمن لجهود كينيا في إعادة التوطين.

٧٨ - ثم دعت المجتمع الدولي إلى أن يضاعف عمله من أجل إيجاد بيئة سلمية يمكن فيها للاجئين أن يمارسوا حقهم في العودة. وأعلنت أن كينيا تؤيد توصية الأمين العام في تقريره بوجوب أن يؤيد المجتمع الدولي الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى تعمير مناطق للعائدين وإعادة بناء مناطق الاستضافة السابقة. وبالرغم من التحديات التي تواجهها كينيا، فقد أعادت تأكيد التزامها بضمان وحماية حقوق اللاجئين، والعائدين والأشخاص النازحين داخليا. وقالت إنها تُكّن أعلى درجات التقدير لشرافيتها مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتتطلع قدما إلى تقوية هذه العلاقة. كما أنها تقدر الأدوار الهامة التي تؤديها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والشركاء الآخرين.

٧٩ - السيد شير (الجزائر): قال إن عدد اللاجئين في أرجاء العالم لم يتناقص بصورة كبيرة منذ السنة الماضية في حين أن عدد الأشخاص النازحين داخليا ظل مرتفعا بصورة مرعبة. وأضاف أن القارة الأفريقية هي موطن أكثر من نصف الأشخاص النازحين داخليا في العالم. وعليه فقد حث كل الدول الأفريقية على أن تتقيد باتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة الأشخاص النازحين داخليا. ويجب على المؤسسات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية أن تقوي شراكاتها في السعي إلى إيجاد حلول دائمة تعالج الأسباب الجذرية للتزوج.

المفوضية والدول الأعضاء أيضا إلى أن تعترف بالمساهمات العينية والخدمات التي تقدمها تلك الدول.

٨٦ - وأردف قائلا إن الهند ليست دولة موقعة على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ لأن الاتفاقية لم تعالج مشكلة التدفقات الهائلة للاجئين وما يرافق ذلك من شواغل، مثل الهجرة المختلطة. ومع ذلك فإن التزامها بالشواغل الإنسانية، بما في ذلك مبدأ الحماية وعدم الطرد، ينعكس في أضخم عدد من اللاجئين الذي استضافته وفي برامج دعم اللاجئين التي تمولها. واحتتم بالقول إن الهند تظل ملتزمة بالعمل في تضافر مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي، مدركة أن التحدي المائل في إنهاء النزوح لا يمكن فصله عن التحدي المائل في إقامة دعائم السلام والحفاظ عليه.

٨٧ - السيد لولشكي (المغرب): قال إنه بغية حماية الحيز الإنساني المتزايد الضيق، لا بد من أن تمارس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي اليقظة وأن يتطلبا من كل الأطراف أن تحترم احتراماً تاماً القانون الإنساني، وقانون اللجوء الدولي وحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية. وأضاف أن حكومة بلده ترحب بالإصلاحات الداخلية التي اضطلعت بها الوكالة وتعتقد بأن عبء إيواء اللاجئين ينبغي تقاسمه بصورة أكثر إنصافاً، نظراً إلى أن ٨٠ في المائة من اللاجئين يعيشون في البلدان النامية. وفي ضوء الأزمة المالية العالمية والقرارات المالية الصعبة التي تواجه البلدان المضيفة، تؤيد المغرب تأييداً كاملاً "الصفقة الجديدة" المقترحة بين بلدان اللجوء والدول المتقدمة.

٨٨ - ثم كرر الإعراب عن اعتقاد المغرب بأن العودة الطوعية هي الحل الأمثل لحالات اللاجئين الممتدة وتعتمد على تسجيلهم وتعدادهم، الأمر الذي تؤديه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدقة متزايدة في كافة أرجاء العالم، باستثناء وحيد هو مخيمات اللاجئين في تندوف بالجزائر.

ليشمل استخدام النقل البري للزيارات الأسرية، وفق المذكور في تقرير المفوض السامي. وفي الختام كرر التزام الجزائر بالمساهمة في إيجاد حل دائم لمسألة اللاجئين.

٨٣ - السيد موندي (الهند): قال إن الواقع هو أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تم إنشاؤها لمعالجة مشكلة لاجئين عابرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، قد أصبحت مؤسسة دائمة تعكس الطابع الممتد لهذه المشكلة. وبينما تشيد الهند بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للعمل الذي تؤديه في ظل ظروف صعبة للغاية ولدعوتها لتدابير تفضي إلى إعادة مستدامة، كرر الإعراب عن موقف الهند بأنه لم يتم إيلاء الاهتمام الكافي للفقر المدقع الذي يؤثر على اللاجئين. وقال إن المسألة تتطلب تحليلاً وفهماً أفضل للأسباب الكامنة التي تعيق التوصل إلى حلول دائمة.

٨٤ - وفي ضوء الإحصاءات التي أوردتها تقرير المفوض السامي لشؤون اللاجئين والتي أبرزت ضخامة التحدي، أقر بأن الجهات الفاعلة من غير الدول قد غيرت طابع الصراع المسلح. ويحتاج المجتمع الدولي إلى أن يعالج مشكلة مسألة الجهات الفاعلة من غير الدول، وكذلك التأثير المحدود لحقوق الإنسان الدولية والإطار الإنساني عليها. وأعلن أن مركز اللاجئين يحتاج إلى أن يحدد بدقة لكفالة ألا يسيء أولئك المذنبون بأعمال إرهابية وإجرامية نظم اللجوء الوطنية ونظام الحماية الدولي.

٨٥ - وفيما يتعلق بالأشخاص النازحين داخليا، قال إن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق السلطات الوطنية وأن التحديات تتجاوز قدرة أي منظمة على معالجتها وحدها، ولذلك فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا يمكنها إلا أن تكمل الجهود الوطنية، لا أن تكون بديلاً لها، وفي نفس الوقت عليها أن تظل محايدة ونزيهة. ونظراً إلى الدور المهيمن الذي تلعبه البلدان النامية بوصفها بلدان لجوء، تحتاج

٩٠ - واختتم بالقول إن السنة المقبلة ستؤذن بحلول الذكرى السنوية الستين لاعتماد الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين وإنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأعرب عن الأمل في أن يعيد التركيز المتزايد على مسائل اللاجئين تأكيد مهمة الوكالة، وكفالة الموارد اللازمة للوفاء بولايتها وضمان أن تمثل جميع الدول لالتزاماتها بوصفها بلدان لجوء مضيغة بدون تأخير أو شروط.

ورُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.

وأضاف أن رفض ذلك البلد السماح للمفوضية بإجراء تعداد للاجئين في تندوف، الذي يهدف إلى كفالة حماية سكان المخيمات، ينتهك القانون الدولي وهو إهانة للمجتمع الدولي. وقد تجاهلت الحكومة الجزائرية دعوة الأمين العام في أحدث تقرير له عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية (S/2010/175) بإجراء تعداد للاجئين واشترطت مسبقاً أن مثل هذا التعداد ينبغي أن يرتبط بتحقيق حل سياسي، مناقضة بذلك النتيجة التي توصلت إليها اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/65/12/Add.1)، بشأن حالات اللاجئين الممتدة. ووصف ذلك الموقف بأنه معرقل وحث المفوضية على أن تدخل في اتفاق مع السلطات الجزائرية بغية القيام بتسجيل اللاجئين في المخيمات وإجراء تعداد لهم. وقال إن العمل العاجل مطلوب ويبرره خروج مئات الصحراويين، الذين هجروا المخيمات للعودة إلى المغرب في هذه السنة، وحالة الاعتقال غير القانوني والتعسفي لمصطفى سلمى ولد سيدي مولود. وفي ضوء الأزمة المالية الراهنة، قال إن من حق الجهات المتبرعة الدولية أن تعرف العدد الدقيق للاجئين الذين يعيشون في المخيمات وأنه لم يعد بمقدورها أن تتحمل التحويل المستمر للمساعدة الإنسانية وهو الموثق بصورة تامة في السنوات الأخيرة. كما أن منع الزيارات الأسرية بين السكان في مخيم تندوف وأقربائهم في المغرب هو مثال آخر لتسييس إجراء إنساني محض.

٨٩ - وتناول التعليقات التي أدلى بها سابقاً ممثل الجزائر، فأشار إلى عدم وجود أية مقترحات ملموسة. ثم أعرب عن الأمل في أن تتخذ الجزائر موقفاً بناءً، استناداً إلى توقعات الواقعية وبروح من التوافق في الاجتماع غير الرسمي القادم الذي قرره الممثل الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية والمساهمة في حل النزاع.